State of Palestine دولة فلسطه وزارة الاقتصاد الوطني المالة Presidency of Ministers' Conneil



دولتة فلسطين رئاسة مجلس الوزراء

0 744 8

حفظه الله،،،

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

سعادة الأخ/د. رشدي وادي

سعادة الأخ/م. ناجي سرحان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان المكلف سيشفق المناهدي

صادر 2011 - 6 - 6 - 6 و ا

الموضوع: <u>تأكيد وتفعيل دفعات حديد التسليح للمواطنين المستفيدين من نظام GRM</u>

نُهديكم أطيب التحيات وأعطرها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وعطفاً على المداولات بشأن الوضع القائم حالياً في قطاع غزة فيما يتعلق بحديد التسليح، نُعلمكم بالآتي:

1. يوجد نقص حاد في كميات حديد التسليح المتوفرة في السوق والمتاحة للبيع والسحب.

2. يرجع السبب في نقص كميات حديد التسليح لعدم تمكن الموزعين المعتمدين على النظام من صرف الكميات إلا من خلال المواطنين المستفيدين من النظام، حيث يتوفر في مخازن هذه الشركات ما يقدر بـ (6000 طن).

3. لا يمكن لهذه الشركات طلب تنسيق لدخول كميات جديدة من الحديد إلا بعد صرف الكمية المتوفرة في المخازن، وعليه لا يمكن لهذه الشركات الآن طلب أي كميات جديدة إلا بعد سحب الكمية المتوفرة لديهم في المخزن.

نما سبق؛ فإننا نأمل منكم التكرم بضرورة الإيعاز للجهات ذات العلاقة المسئولة عن نظام GRM في المستولة عن نظام GRM

- 1. تأكيد طلبات وتفعيل دفعات حديد التسليح للمواطنين المستفيدين من النظام، على أن يتم توجيه المواطنين لسحب الكميات المخصصصة لهم من خلال مراكز التوزيع المتوفر لديها الحديد كل حسب الكمية المتوفرة لديه.
- 2. ضــرورة إلزام المواطنين بسحب الكمية خلال مدة محددة أقصاها 7 أيام من تاريخه؛ كون المواطن انتهى من بناء المنزل وليس بحاجة للكمية الحالية لأعمال البناء، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في توفير كميات الحديد في السوق.

صادر عن: مكتب رئيس متابعة العمل الحكومي-

1/1

Presidency of Ministers' Council



دول قاسطين رئاسة مجلس السوزراء

> لاطلاعكم الكريم، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالخصـوص، مع تأكيد طلبنا على التواصـل مع الجهات ذات العلاقة نحو إخراج حديد التسـليح من النظام GRM أسـوة بما تم في موضـوع الأسـمنت، شـاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أ. د. محمد أحمد عوض

رئيس متابعة العمل الحكومي





ـ نسخة مع الاحترام لـ:

[•] سعادة نائب أمين عام مجلس الوزراء.

الملف.

صادر عن: مكتب رئيس متابعة العمل الحكومي.